كتاب الفروق الفقهية

للقاضي عبد الوهاب

سلسلة الدراسات الفقهية

« ١١ »

الفروق الفقهية

تأليف

الإمام الفقيه القاضي

أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي

رحمه الله تعالى

(٣٦٢هـ - ٤٢٢هـ)

اعتنى به

جلال علي القذافي الجهاني

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

(١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

الإمارات العربية المتحدة - دبي، هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨، فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩، ص.ب: ٢٥١٧١

الموقع www.bhothdxb.org.ae البريد الإلكتروني irhdubai@bhothdxb.org.ae

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحيـــة

نستفتح بالذي هو خير، حمداً لله، وصلاةً وسلاماً على عباده الذين اصطفى وبعد:

فيسعد دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ـ وهي تسعى في سبيل إنجاز مهامها، وتحقيق ما تقتضيه غاياتها ـ أن تجمع أهل الاختصاص والنظر من سائر التخصصات والفنون، في مؤتمر علمي جامع عن "**القاضي عبد الوهاب البغدادي ـ شيخ المالكية بمدرسة العراق**" وذلك في الفترة من (١٣-١٩) محرم ١٤٢٤هـ، الموافق (١٦-٢٢) مارس ٢٠٠٣م.

ولا يخفى على القارئ الكريم تلك المكانة الرفيعة التي نالها القاضي عبد الوهاب البغدادي في مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله تعالى، مما شكل دافعاً كبيراً من بين دوافع تصحيح العزم لعقد هذا المؤتمر العلمي الأول للدار.

كيف، وقد تواردت النقول عن مكانته وتواترت، ومن بينها ما قاله القاضي أبو بكر الباقلاني، وهو يعبر عن إعجابه بحذاقة أبي عمران الفاسي: «لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب لاجتمع علم مالك، أنت تحفظه، وهو ينصره». بل لقد تخطت الإشادة به حدود المذهب المالكي وأعلامه إلى خارج مذهبه، فهذا ابن حزم يقول: «لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد القاضي عبد الوهاب مثل أبي الوليد الباجي». ويكفي ما أثبته صاحب معالم الإيمان إذ قال: «لولا الشيخان، والمحمدان، والقاضيان، لذهب المذهب المالكي»... ويريد بالقاضيين ابن القصار وعبد الوهاب.

وقد ناهز عدد تآليفه أربعة وعشرين مصنفاً، وتنوعت في فنونها ومجالاتها، وفيها يقول القاضي عياض: «ألف القاضي عبد الوهاب البغدادي في المذهب والخلاف والأصول تآليف بديعة مفيدة».

والناظر في تنوعها يدرك سعة مدارك القاضي، إذ قد جال بفكره فيها أصولاً، وفقهاً، وعقائد، وعلم نظائر وخلاف، وقواعد كلية، وغيرها من الفنون.

وقد نالت كتبه شهرة في المذهب المالكي وأعلامه شرقاً وغرباً، وهو بهذا يعد الحلقة الواصلة والجذع الرابط بين أصول المذهب وفروعه، ولا أدل على ذلك من شرحه لرسالة ابن أبي زيد القيرواني التي تعد من مصنفات المدرسة القيروانية.

وقد رأت الدار واللجان التنظيمية في هذا المؤتمر فرصة لإخراج أعمال علمية لها وثيق الصلة بـ«القاضي عبد الوهاب البغدادي ومدرسته البغدادية» على أنها قد سارت فيها سيرها في سائر مطبوعاتها، تقويماً وتحكيماً وتصحيحاً، والكتب هي:

* كتاب الفروق للقاضي عبد الوهاب، تحقيق الأستاذ جلال علي القذافي، وهو **كتابنا هذا**.

* القواعد الفقهية من خلال كتاب الإشراف للقاضي عبد الوهاب، للدكتور محمد الروكي.

* المدرسة البغدادية للمذهب المالكي، للدكتور محمد العلمي.

* شرح القاضي عبد الوهاب البغدادي لمقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة، تحقيق ودراسة للأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف. وقد قابل أصله على المحقق ووثق نصوصه مساعد باحث محمد عبد العزيز المهدي.

* رسالتان في بيان الأحكام الخمسة التي تعتري أفعال المكلفين للقاضي عبد الوهاب البغدادي، دراسة وتحقيق الدكتور إدريس الفاسي.

* القواعد الأصولية عند القاضي عبد الوهاب من خلال كتابه الإشراف على مسائل الخلاف، للدكتور محمد بن المدني الشنتوف.

* القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي في آثار القدماء والمُحْدَثِين ـ دراسة وثائقية، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد الحكيم الأنيس.

* كتاب الفروق الفقهية للقاضي عبد الوهاب البغدادي وعلاقته بفروق الدمشقي، تحقيق الأستاذ محمود سلامة الغرياني.

* أصول الفقه عند القاضي عبد الوهاب البغدادي جمعاً وتوثيقاً ودراسة، للدكتور عبد المحسن بن محمد الريس.

وهذا التقديم مقرون بالشكر والعرفان لأسرة آل مكتوم حفظها الله تعالى، التي ترعى العلم، وتشيد نهضته، وتحيي تراثه، وتؤازر قضايا العروبة والإسلام، وعلى رأسها **صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد بن سعيد آل مكتوم**، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، الذي أنشأ هذه الدار لتكون منار خير، ومنبر حق على درب العلم

والمعرفة، تجدد ما اندثر من تراث هذه الأمة، وتبرز محاسن الإسلام فيما سطره الأوائل، وفيما يمتد من ثماره مما تجود به القرائح، في شتى مجالات البحوث الإسلامية والدراسات الجادة التي تعالج قضايا العصر، وتؤصل أسس المعرفة، على مفاهيم الإسلام السمحة؛ عقيدة، وشريعة، وآداباً، وأخلاقاً، ومناهج حياة، مستلهمة الأدب القرآني في الدعوة إلى الله على بصيرة ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

وكذلك مؤازرة **سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم** نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة، راعي هذا المؤتمر العلمي الأول للدار، **والفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم**، ولي عهد دبي وزير الدفاع.

سائلين الله العون والسداد، والهداية والتوفيق، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعين على السير في هذا الدرب، وأن يتواصل هذا العطاء من حسن إلى حسن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دار البحوث

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فهذا كتاب الفروق للقاضي عبد الوهاب المالكي، من أوائل ما صنف في المذهب المالكي في فن الفروق[1]، ذلك الفن الذي هو أحد فروع الفقه، ويصنف ضمن الأشباه والنظائر.

وتأتي أهمية هذا الكتاب لما يظن أنه من الكتب المفقودة التي ضاعت مع الأيام، وهو أصل كتاب الفروق الفقهية للدمشقي[2]، أحد تلاميذ القاضي عبد الوهاب.

وانظر مقدمة الفروق الفقهية للدمشقي[3] عن أهمية علم الفروق[4] والكتب المؤلفة فيه[1]، وأيضاً مقدمة إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل

---

(١) فن الفروق كما وصفه الشيخ محمد ياسين الفاداني في الفوائد الجنية ص (٩٨) بقوله: «هو معرفة الأمور الفارقة بين مسألتين متشابهتين، بحيث لا نسوّي بينهما في الحكم». وبمعنى آخر هو العلم الذي يبحث فيه عن وجوه الاختلاف وأسبابها بين المسائل الفقهية المتشابهة في الصورة، والمختلفة في الحكم من حيث بيان معنى تلك الوجوه وماله صلة بها وبيان الفوائد المترتبة عليها.

(٢) هو أبو الفضل مسلم بن علي بن عبد الله الدمشقي. من علماء المالكية تتلمذ على القاضي عبد الوهاب والشيخ أبي بكر الأبهري، ولا توجد عنه معلومات كافية. توفي في القرن الخامس الهجري. انظر مقدمة محققي كتاب الفروق للدمشقي.

(٣) تحقيق محمد أبو الأجفان وحمزة أبوفارس نشر دار الغرب ـ بيروت سنة (١٩٩٢م).

(٤) ومن أهم فوائد دراسة علم الفروق: =

للزَّرِيَراني الحنبلي[٢]، بتحقيق عمر السبيل[٣].

والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم، وليس لنا وراء الله غاية ولا مطلب.

جلال علي القذافي الجهاني

= ١ـ إن من دراستها تتحقق إزالة الأوهام التي أثارها بعض من اتهموا الفقه بالتناقض فبمعرفة أسباب التفريق في الحكم بين الصور المتشابهه يدرك وهن مثل هذه الاعتراضات وسقوطها.

٢ـ إن التعرف على هذه الفروق يبصر العالم بحقائق الأحكام لينقذه من التعثر في الاجتهاد.

٣ـ إن هذا العلم بكشفه عن الفروق بين المسائل يحقق وضوحاً في علل الاحكام مما يهيء للفقيه القياس الصحيح ويحقق له غلبة الظن في إلحاق الفروع بغيرها من الأصول.

(١) وإليك أسماء بأهم الكتب المؤلفة في الفروق استقلالاً:

١ـ الفروق لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي المتوفى سنة ٤٣٧هـ وهو يُعدُّ أوفى كتاب في الفروق إذ جمع ما يزيد على ١٢٠٠ فرق.

٢ـ النكت والفروق لمسائل المدوَّنة لأبي محمد عبد الحق بن محمد القرشي الصقلي المالكي المتوفى سنة ٤٦٦هـ وقد ألّفه صاحبه في فروق المدونة.

٣ـ أنوار البروق في أنوار الفروق لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي المتوفى سنة ٦٨٤هـ.

٤ـ الفروق لأسعد بن محمد الكرابيسي المتوفى سنة ٥٧٠هـ.

(٢) هو أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الله الزريراني الحنبلي درّس وناب في القضاء توفي في بغداد سنة ٧٤١هـ عن نحو ثلاثين سنة، والزريراني نسبة إلى زريران قرية تبعد عن بغداد بسبعة فراسخ من مؤلفاته: مختصر طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسن وذيل عليها، وإيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل. انظر الدرر الكامنة (٢/ ١٥١)، وشذرات الذهب (٦/ ١٣٠)، ومعجم المؤلفين (٥/ ٢٠٧).

(٣) نشر مركز إحياء التراث الإسلامي ـ مكة وسنة ١٤١٤هـ.

التعريف بالمؤلف
القاضي عبد الوهاب[1]

لقد قدمت عدة دراسات عن القاضي عبد الوهاب الفقيه والأصولي، وترجم له الذين طبعوا بعض كتبه في مقدماتها، وأوجز هنا الكلام فأنقل ترجمته التي أثبتها ابن فرحون في «الديباج» .

قال القاضي ابن فرحون رحمه الله :

عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي القاضي أبو محمد أحد أئمة المذهب، سمع أبا عبد الله العسكري وأبا حفص بن شاهين وكان حسن النظر والعبارة، نظاراً للمذهب، ثقة حجة، نسيج وحده وفريد عصره. سمع من الأبهري[2] وحدث عنه وأجازه .

قال القاضي عياض في المدارك: ومن قال إنه لم يسمع من الأبهري لم

---

(١) الديباج (٢/ ٢٦ ٢٩)، وانظر ترتيب المدارك لعياض (٧/ ٢٢٠-٢٢٧) والمرقبة العليا للنباهي (ص٤٠)، وسير النبلاء للذهبي (١٧/ ٤٢٩-٤٣٢) وتاريخ بغداد (١١/ ٣١)، وتاريخ مدينة دمشق (٣٧/ ٣٣٧)، والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (٢/ ٥١٥) وانظر بقية مصادر ترجمته من كتاب الجمهرة في تراجم الفقهاء المالكية (٢/ ٨٠٤) من إصدارات دار البحوث للدراسات الإسلامية بدبي .

(٢) هو محمد بن عبد الله محمد بن صالح أبوبكر التميمي الأبهري ، شرح مختصر ابن أبي عبد الحكم الصغير والكبير وغيره توفي ببغداد سنة ٣٧٥هـ. انظر ترتيب المدارك (٦/ ١٨٣) والديباج المذهب (٢/ ٢٠٦)، وتاريخ بغداد (٥/ ٤٦٢) وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية (٣/ ١١٢٤) .

يعتد بقوله .

وتفقه على كبار أصحاب الأبهري : ابن القصار[1] وابن الجلاب[2] .

وقيل له : مع من تفقهت ؟ قال : صحبتُ الأبهري وتفقهتُ مع أبي الحسن بن القصار وأبي القاسم بن الجلاب ، والذي فتح أفواهنا وجعلنا نتكلم القاضي أبوبكر بن الطيب[3] .

وولى قضاء الدِّيْنَوَر وبادرايا وباكسايا من أعمال العراق ، وولي قضاء أسعرد ، وولي قضاء المالكية بمصر آخر عمره ، وبها مات قاضياً .

---

(١) هو علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن البغدادي المعروف بابن القصار ، تفقه بأبي بكر الأبهري وتفقه عليه القاضي عبد الوهاب . له كتاب عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار . توفي سنة ٣٩٧هـ . انظر ترتيب المدارك (٧/ ٧٠) وتاريخ بغداد (١٢/ ٤١) وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية (٢/ ٨٥٦) .

(٢) هو عبيد الله بن الحسن أبو القاسم البصري المعروف بابن الجلاب ، تفقه بأبي بكر الأبهري وأخذ عنه القاضي عبد الوهاب وغيره ، له كتاب في مسائل الخلاف ، وكتاب التفريع في المذهب . توفي سنة ٣٧٨هـ . انظر ترتيب المدارك (٧/ ٧٦) الديباج المذهب (١/ ٤٦١) وجمهرة تراجم الفقهاء والمالكية (٢/ ٨٠٩) .

(٣) وهو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر البصري ثم البغدادي المعروف بالباقلاني تتلمذ عليه القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي وغيره ، له تآليف جليلة منها : التقريب والإرشاد ، وكتاب التمهيد وإعجاز القرآن وغيرها وتوفي سنة ٣٠٤هـ . انظر ترتيب المدارك (٧/ ٤٤) والديباج المذهب (٢/ ٢٢٨) تاريخ بغداد (٥/ ٣٧٩) وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية (٣/ ١٠٩٧) .

قال ابنُ بسَّام في كتاب الذخيرة: وكان القاضي عبد الوهاب بقية الناس، ولسان أصحاب القياس، ونَبَت به بغداد كعادة البلاد بذوي فضلها، وعلى حكم الأيام في محسني أهلها، فخلع أهلها وودَّع ماءها وظلها.

وحدثت أنه شيَّعه يوم فصل منها من أكابرها وأصحاب محابرها جملة موفورة، وطوائف كثيرة.

وأنه قال: لو وجدتُ بين ظهرانيكم رغيفين كل غداة وعشية ما عدلت ببلدكم لبلوغ الأمنية.

وفي ذلك يقول:

سلامٌ على بغداد في كل موطن

وحق لها مني سلامٌ مضاعف

فوالله ما فارقتها عن قِلىً لها

وإني بشطي جنبيها لعارف

ولكنها ضاقت عليّ بأسرها

ولم تكن الأرزاق فيها تساعف

وكانت كخِلٍّ كنت أهوى دُنوَّه

وأخلاقه تنأى به وتخالف

ثم توجه إلى مصر، فحمل لواءها، وملأ أرضها وسماءها، واستجمع سادتها وكبراءها، وتناهت إليه الغرائب، وانثالت في يده الرغائب، فمات لأول ما دخلها وولي قضاءها.

وزعموا أنه قال في مرض موته: «لا إله إلا الله، لما عشنا متنا».

وألّف في المذهب والخلاف والأصول تآليف كثيرة مفيدة، منها: كتاب النصرة لمذهب إمام دار الهجرة، والمعونة لمذهب عالم المدينة[1].

وكتاب الأدلة في مسائل الخلاف وشرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني[2]، وشرح المدونة والممهد في شرح مختصر أبي محمد، صنع فيه نحو نصفه[3]، وكتاب التلقين[4] وشرحه لم يتم، والإفادة في أصول الفقه، والتلخيص في أصول الفقه، وعيون المسائل في الفقه، وكتاب أوائل الأدلة في مسائل الخلاف، والإشراف على مسائل الخلاف[5]، وكتاب الفروق في مسائل الفقه[6] وغير ذلك.

---

(١) طبع في ثلاثة مجلدات بتحقيق د. حميش عبد الحق عن مكتبة نزار الباز.

(٢) منه قطعتان مخطوطتان إحداهما بمكتبة أوقاف الرباط، والأخرى بمكتبة أوقاف طرابلس الغرب.

(٣) منه الجزء الخامس بمكتبة الأزهر، ولا تظهر عليه سمة أنه شرح.

(٤) طبع مرتان، إحداهما بتحقيق محمد ثالث سعيد الفاني عن دار الفكر، والأخرى عن وزارة الأوقاف المغربية.

(٥) طبع في مجلدات بتونس قديماً.

(٦) وهو الذي بين يديك.

وله شعر حسن، من ذلك قوله:

طلبت المستقر بكل أرض

فلم أرَ لي بأرض مستقرا

ونلت من الزمان ونَال مني

فكان منالـه حلواً ومُرا

أطعت مطامعي فاستعبدتني

فلو أني قنعت لكنت حرا

وله أيضاً رحمة الله عليه:

متى تصل العِطَاشُ إلى ارْتواءٍ

إذا استَقَت البحارُ من الركايا

ومن يثني الأصاغرَ عن مراد

وقد جلسَ الأكابرُ في الزَّوايا

وإن ترفَّعَ الوضعاء يوماً

على الرُّفَعَاء من إحدى البلايا

إذا استوت الأسافل والأعالي

فقد طابَتْ مُنادمة المنايا

وله أيضاً غفر الله لنا وله:

بغداد دارٌ لأهل المال واسعة

وللصعاليك دار الضنك والضيق

أصبحتُ فيهم مضاعاً بين أظهرهم

كأني مصحفٌ في بيت زنديق

توفى بمصر سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة، وقبره قريب من قبر ابن القاسم وأشهب، مولده سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، وكان أخوه محمد أبو الحسن فاضلاً أديباً، صنّف كتاب «المفاوضة» للملك العزيز أبي منصور طاهر بن بويه، توفى سنة ثلاثين وأربعمائة .

* * *

التعريف بالكتاب

أصل الكتاب مخطوط بقسم المخطوطات التابع لمركز دراسات المجاهدين الليبين (مكتبة أوقاف طرابلس سابقاً) ويوجد هذا المخطوط ضمن مجموع، أوله كتاب معين الحكام لابن عبد الرفيع، وهو الثاني .

يقع في ٢٥ لوحة، بكل صفحة ١٩ سطراً (م: ١٧× ٢٥) ولم أظفر بنسخةٍ أخرى .

نسبة الكتاب إلي مؤلفه:

قد ذكر بعض المترجمين للقاضي أن له كتاباً في الفروق الفقهية، فابن فرحون سماه (**كتاب الفروق في مسائل الفقه**) وعنه مخلوف في شجرة النور.

وذكر الدمشقي في الفروق التي عملها أن القاضي عبد الوهاب حدثه أنه عمل كتاباً سماه بالجموع والفروق، وأنه تلف له ولم يعمل غيره[1].

لكن المشكلة التي تعترض هذه النسخة، هي أن محققَيْ فروق الدمشقي عزيا هذه النسخة للدمشقي، وعدَّاها ضمن الأصول التي اعتمدا عليها في تحقيق فروق الدمشقي.

وأنا أقول إن هذه النسخة هي فروق القاضي عبد الوهاب، وأن ما عمله

---

(١) فروق الدمشقي ص ٦١ .

المحققان خطأ عجيب، للأسباب الآتية :

١ـ أن ناسخ المخطوط نسبه في أول ورقة للقاضي عبد الوهاب، ولم ينسبه للدمشقي، على حين أن نسخة واحدة مما اعتمد عليها المحققان، قد نُسبت للدمشقي، ولم يذكر المحققان أن نسخة طرابلس (ط) نُسبت للقاضي!! بل نفيا أنها نسبت لأحد[1] !!.

٢ـ أن النقل الذي أشار إليه المحققان عن المواق حيث قال في التاج والإكليل (٢/ ٧) : «وعبارة عبد الوهاب في فروقه قال مالك : لا يتنقل أحد مضطجعاً ويتنقل قائماً . . . إلخ» فيها أن المواق قد وقف على كتاب القاضي عبد الوهاب، ونقل منه نصاً، غير موجود في الفروق الدمشقية، بينما هو موجود في هذه النسخة المنسوبة للقاضي عبد الوهاب (فرق رقم ١٤) وفي هذا رد على دعوى تلف الكتاب التي ذكرها الدمشقي، أو أن للقاضي كتاباً آخر لم يقف عليه الدمشقي، -وهذا مستبعد إلا إذا افترضنا أن الدمشقي نقلها من كتاب آخر من كتب القاضي عبد الوهاب رحمه الله-؛ لأن هناك فروقاً عند الدمشقي نقلها بالحرف عن فروق القاضي، وقد نسب المواق بعضها في عدة مواضع من كتابه إلى القاضي عبد الوهاب، ولم ينسبها إلى الدمشقي، وهي في المواضع التالية : (٤/ ٨٤)، (٤/ ٤٢٢)، (٦/ ١٤١)، (٦/ ٢٧١).

---

(١) مقدمة فروق الدمشقي ص ٤٧ .

٣ـ أن ترتيب الكتابين يبين بما لا شك فيه أنهما كتابان مختلفان، فبينما خلا كتاب الدمشقي من الترتيب، فذُكِرَتْ فيه الفروق مختلطة، نرى كتاب القاضي عبد الوهاب مرتباً على الأبواب غير مختلط ولا مخلط فيها، عدا الفرق الأخير منها حيث جاء بعد كتاب العتق، وحقه أن يكون في أول الكتاب.

٤ـ أن عدد فروق الدمشقي ١٢٨ فرقاً، وعدد فروق هذه المخطوطة ١١٤ فرقاً، وقد اتفقا في ٦١ فرقاً، بينما امتاز هذا المخطوط بـ ٥٣ فرقاً، ولا يظن أحد أن هذا الفرق في العدد يرجع إلى اختلاف النسخ، خصوصاً مع ملاحظة النقطة السابقة.

فبهذا والله أعلم يتبين أن نسبة نسخة طرابلس للدمشقي غير صحيحة، وأنه هو فروق القاضي عبد الوهاب.

* * *

جدول بالفروق المشتركة في الكتابين

فروق القاضي	فروق الدمشقي	فروق القاضي	فروق الدمشقي	فروق القاضي	فروق الدمشقي
١	١٢٥	٧٤	٩	٩٦	٤١
٢	١٢٦	٧٤	١٠	٩٧	٤٢
٣	١٢٧	٧٥	١١	٩٨	٤٣
٤	١٢٨	٧٦	١٢	٩٩	٤٤
٧	١٢٤	٧٧	١٣	١٠٠	٤٦
١٥	١١٨	٧٨	١٤	١٠٢	٤٨
١٦	١١٩	٧٩	١٥	١٠٣	٤٩
١٨	١٢٠	٨٠	١٦	١٠٤	٥١
١٩	١٢١	٨١	١٧	١٠٥	٥٣
٢٥	١٢٢	٨٢	٢٠	١٠٦	٥٥
٢٧	١٢٣	٨٣	٢٣	١٠٧	٥٦
٣١	١١٢	٨٤	٢٤	١٠٨	٥٧
٣٣	١١٣	٨٥	٢٦	١١٠	٦٠
٣٤	١١٦	٨٦	٢٧	١١٢	٦٢
٣٥	١١٥	٨٧	٢٨	١١٣	٦٤
٦٤	١	٨٨	٢٩		
٦٥	٢	٨٩	٣٠		
٦٦	٣	٩٠	٣١		
٦٧	٤	٩١	٣٤		
٦٨	٥	٩٢	٣٥		
٩٠	٦	٩٣	٣٦		
٧١	٧	٩٤	٣٧		
٧٢	٨	٩٥	٣٩		